

ضمانات حقوق كبار المواطنين

في دولة الإمارات العربية المتحدة

دراسة قانونية في التشريع الإماراتي والشرعة الإسلامية

الدكتور سالم عبدالله النعيمي

بيانات الكتاب وحقوق النشر

حقوق النص محفوظة للمؤلف الدكتور سالم عبدالله النعيمي، مع مراعاة أحكام الاقتباس والاستعمال المقررة في التشريعات النافذة.

يعرض هذا الكتاب ضمانات حقوق كبار المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال التشريعات وأحكام الشريعة الإسلامية والمصادر المنشورة ذات الصلة. وترد أسماء الجهات ومسميات التشريعات في سياقها التاريخي الذي تشير إليه مصادرها.

يعرض الكتاب التحليل القانوني والشرعي والمصادر المنشورة في سبعة فصول، مع إثبات الهوامش والمراجع. وترد التطورات التشريعية اللاحقة في مواضعها وفي بيان مستقل بعد الفصول؛ ولا تحل الإشارة إلى تشريع تاريخي محل الرجوع إلى النص النافذ عند التطبيق.

الإهداء

إلى الإمارات، وطني الذي منحني الأمان وأعطانني الفرصة، وجعل من كرامة الإنسان قيمةً راسخة.

وإلى كبار المواطنين، أهل العطاء والخبرة، الذين أسهموا في بناء الوطن فاستحقوا منا الوفاء والعرفان.

إلى أبي الذي علّمني الثبات، وأمي التي حفّنتني بدعائها،

وإلى زوجتي وأبنائي، سندي ومصدر طمأنينتي،

وإلى إخواني وأخواتي وأصدقائي الذين شدّوا من عزيمتي في مسيرتي العلمية والعملية.

إليكم جميعاً أهدي هذا الكتاب، سائلاً الله أن ينفع به البلاد والعباد.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفق وأعان، وله الفضل أولاً وآخراً.

أتوجّه بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من أسهم في إنجاز هذا الكتاب: لأساتذتي ومعلّميّ الذين أضأؤوا لي دروب العلم، ولزملائي وأصحاب الرأي والخبرة الذين أثروا هذا العمل بنقاشهم وملاحظاتهم، ولعائلتي التي أحاطتني بالصبر والمحبة طوال هذه المسيرة.

كما أشكر القراء والباحثين والمهتمين بحقوق كبار المواطنين على اهتمامهم، وآمل أن يكون هذا الكتاب إضافة نافعة إلى المكتبة القانونية، وإسهاماً في صون الكرامة وحفظ الحقوق.

وأسأل الله أن يتقبّل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لوطني وأهله.

مقدمة الكتاب

تبدأ حماية كبار المواطنين من الاعتراف بكرامتهم وحقوقهم في الاختيار والمشاركة، وتمتد إلى الرعاية الصحية والاجتماعية والحماية من الإساءة والإهمال. وبين تقرير الحق في النص وتحقيقه في الحياة اليومية مسؤولية مشتركة تتحملها الأسرة والمؤسسات والمجتمع. أقدم هذا الكتاب للقارئ المهتم بحقوق الإنسان، وللمختصين في القانون والرعاية الاجتماعية، وللأسر والعاملين مع كبار المواطنين. ويجمع بين دراسة التشريع الإماراتي وقراءة الضمانات في الشريعة الإسلامية والصكوك الدولية، ومناقشة الأدوار المؤسسية والتحديات المتصلة بالحماية.

أقدم هذا الكتاب في سبعة فصول تتناول ضمانات حقوق كبار المواطنين وأسسها القانونية والشرعية وتطبيقاتها المؤسسية، مع المحافظة على المادة العلمية والهوامش والمراجع. وترد التطورات التشريعية اللاحقة في بيان مستقل يعين على قراءة النصوص التاريخية في سياقها.

تُقرأ المبادرات والخدمات في ضوء تاريخ المصادر المنشورة وشروط كل خدمة؛ فلا يتحول العرض التاريخي إلى وصف تلقائي للوضع القائم عند إصدار الطبعة. والغاية تقديم معالجة قانونية تحترم استقلالية كبار المواطنين ومساهماتهم، إلى جانب متطلبات الرعاية والحماية.

يجمع الكتاب التأصيل الشرعي والتحليل القانوني ومناقشة المصادر المنشورة، مع الفصل بين الأحكام الملزمة والرأي القانوني ومقترحات التطوير. وتظل المعلومات المؤسسية مرتبطة بنطاق مصادرها، ولا يُستنتج منها تحقق الامتثال أو قصور الخدمات لدى جميع الجهات من غير دليل مستقل.

تُقرأ النصوص الدولية بحسب طبيعتها القانونية: فالإعلانات والتوصيات وخطط العمل تختلف عن المعاهدات الملزمة للدول الأطراف فيها. كما يُميّز بين حقوق كبار السن الإنسانية العامة، وبين الحماية الخاصة التي يقررها القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 2019 لمن يحمل جنسية الدولة وبلغ الستين عاماً.